نحو الاستجابة لمطالب شريحة المتقاعدين

تتواصل معاناة العديد من شرائح المجتمع العراقي الاقتصادية والاجتماعية بسبب فقدان العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة الوطنية ، او بسبب التشريعات التي لم تكن متوافقة مع الحاجات المتغيرة والمتزايدة نتيجة التغير التصاعدي في مستوى الأسعار في السوق المحلي وما أدى اليه من إضطراب في سعر العملة الاجنبية وانخفاض قيمة الدينار العراقي، اضافة الى الضغوط الاقتصادية في ضعف وتذبذب في تقديم الخدمات كالطاقة الكهربائية او التعليم واجور الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

كل ذلك وغيره أدى الى مضاعفة تكاليف المعيشة بشكل عام على المواطنين وأرباب الاسر كافة والكثير منهم قد اصبح من المتقاعدين عن العمل بعد ان قدموا جل حياتهم خدمة للبلاد التي عاشت الازمات المتنوعة التي بذلوا في مكافحتها سنوات شبابهم ،الامر الذي جعل الكثير منهم يعاني من إمكانية توفير الحد الادنى للعيش الكريم لأسرهم ولأنفسهم بعد ان تقدم بهم العمر بكل ما يعني ذلك و يتطلبه من توفير الادوية والعلاجات المناسبة ونحمل الحاجات الضرورية.

إن ذلك الوضع الصعب الذي جعل الملايين من المتقاعدين يحسون بعدم العدالة في توفير الاستحقاقات التقاعدية قانونيا بل إن الحياة اليومية تزداد متطلباتها لافراد الاسرة وللمتقاعدين انفسهم ، مما جعل هذا الوضع أن يكون حافزا للتجمع والقيام بحركة مطلبية تمثلت بتظاهرات وتجمعات ولقاءات إعلامية من اجل مطالب واضحة محددة للقيام بتعديلات لقانون التقاعد النافذ برقم 9 لسنة 2014 الذي يفترض ان يكون خاليا من التمييز بين المتقاعدين عبر سنوات تقاعدهم

وقد تحدد مطالبهم بقيادة وتنسيق الجمعية العراقية للمتقاعدين عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان.

إن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان إذ يساند مطالب شريحة المتقاعدين ممثلة بالجمعية العراقية للمتقاعدين تدعو البرلمان العراقي الى تلبية المطالب بتحقيق مستوى معيشي ملائم لهذه الشريحة حيث يؤخذ بنظر الاعتبار زيادة رواتب المتقاعدين بنفس النسبة مع نسبة التضخم الاقتصادي السنوي بتنفيذ المادة 36 من القانون .

إن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان إذ يدعو البرلمان لتعديل القانون بما يحقق مطالب هذه الفئة الاجتماعية الهامة فإننا ندعو الحكومة للتنفيذ السريع لكل ما يحقق مستوى معيشي محترم لهم .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

8-1-2024